"مايفعله هو إضافة مرض جديد لأمراض الاقتصاد الهيكلية الأربعة"

«الشال»: عدم مرونة النفقات العامة قد يدفع الحكومة لإصدار قانون «الدين العام» في أي لحظة

معدل قيمة التداول اليومي في بورصة الكويت في كامل عام 2024 بلغ 59.9 مليون دينار

إجمالي عدد المباني في الكويت بلغ نحو 222.6 ألفا في نهاية ديسمبر 2024

601.8 مليون دينار صافي ربح "بيتك" مقارنة مع 584.5 مليون دينار بنهاية 2023

أكد تقرير الشال للاستشارات الاقتصادية الصادر أمس السبت أن عدم مرونة النفقات العامة وحتمية الحاجة إلى زيادتها دفعت الحكومة إلى المضي في مشروع قانون الدين العام ولفت التقرير الى أن كل ما يفعله الدين العام هو إضافة مرض جديد لأمراض الاقتصاد الهيكلية الأربعة كما أشار الى أن معدل قيمة التداول اليومي في بورصة الكويت في كامل عام 2024 بلغ نحو 59.9 مليون دينار كما تطرق التقرير الى أن إجمالي عدد المباني في الكويت - حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات العقارية - بلغ نحو 222.6 ألف مبنى في نهاية ديسمبر 2024 وتطرق التقرير الى أن صافي ربح "بيتك" بلغ نحو 601.8 مليون دينار مقارنة مع نحو 584.5 مليون دينار نهاية 2023 وفيما يلي ماورد في التقرير بالتفصيل

1. الإنفاق العام والدين العام والمشروعات الإنشائية

ذكرنا في تقرير سابق لنا بأن الميزانية العامة للسنة المالية القادمة 2025/2026 والتي أعلنت الحكومة أرقامها مؤخراً لا تعكس أي جهد لعلاج عدم استدامة كلاً من الاقتصاد والمالية العامة وسوق العمل للمواطنين. فالرواتب والأجور وما في حكمهما لازالت تمثل نحو 80 % من نفقاتها، والإنفاق الجاري يمثل نحو 91 % من تلك النفقات، ومعها ارتفع عجز الموازنة المقدر من 5.636 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، إلى 6.307 مليار دينار كويتي للسنة المالية القادمة.

ويبدو أن عدم مرونة النفقات العامة، وحتمية الحاجة إلى زيادتها دفعت الحكومة إلى المضي في مشروع قانون الدين العام الذي بات إصداره متوقعاً في أي لحظة، وغرضه هو إتاحة ما يكفي من سيولة لذلك التوسع القسري للنفقات العامة. ومجرد توفر تلك السيولة، ومع انتفاخ وضعف كفاءة النفقات العامة وفقاً لتقرير حديث "للإسكوا"، سوف تتكرر ممارسة ما حدث لحصيلة الدين العام في عام 2017 وما بعد، أي صرف حصيلة الدين على نفس نمط الإنفاق، ولاحقاً استهلاك سيولة الاحتياطي العام، وربما السحب بشكل مباشر أو غير مباشر من احتياطي الأجيال القادمة.

وفي غياب كامل بمعرفة الفارق ما بين المشروعات الإنشائية أو المسماة رأسمالية، وبين المشروعات التنموية، كل ما يفعله الدين العام هو إضافة مرض جديد لأمراض الاقتصاد الهيكلية الأربعة، وهو دخول الكويت مصيدة الديون الخارجية. المشروع الإنشائي أو الرأسمالي وفق التعريف السائد في الكويت لا علاقة له بالمشروع التنموي الذي يخلق فرص عمل مواطنة مستدامة وليست مصطنعة وخارج القطاع العام، أو ينتج سلع وخدمات تحل محل الواردات أو قابلة للتصدير، بل العكس هو الصحيح. مثالان هما طريقا النويصيب والجهراء، مشروعان مصنفان إنشائيان وفق التعريف الحكومي، إما لم يستلما بعد أو بالكاد تم استلامهما، تعرضا لمزيج من ارتفاع الكلفة وفسادها إضافة إلى رداءة التنفيذ والإشراف، ما أدى إلى بداية ظهور الحفر والأخاديد في كليهما، وسنتين من الآن قد يحتاجان إلى صيانة عامة مكلفة. ذلك يشمل طرق المناطق النموذجية الجديدة التي تحولت إلى ساحات ترابية وتخضع حالياً لصيانة شاملة، ويشمل مشروعا المطار الجديد وميناء مبارك ما لم يصبحا جزء من مشروع دولة متكامل، ومع إضافة مشروع التمدد الأفقي الإسكاني غير المستدام، ومع الضغوط السلبية في سوق النفط، سوف تستهلك المشروعات الإنشائية التي تحولت إلى أعباء كل حصيلة الدين العام دون أي مردود تنموي.

بإيجاز شديد، لن ينفع القفز إلى حلول سريعة لأزمة السيولة، فهي ليست أزمة مؤقتة، وأمراض الاقتصاد الكامنة سوف تزداد مع ضغوط الحاجة إلى المزيد من السيولة، وتمويل الدين العام لمشروعات مصنفة إنشائية وهو خلط خاطئ في المفهوم بينها وبين المشروعات التنموية، ليس سوى استنساخ لكل ممارسات الماضي التي أدت إلى تقويض استدامة الاقتصاد وماليته العامة وسوق العمل المواطن.

2. قراءة أولية في تداولات البورصة في شهر فبراير 2025

بلغ معدل قيمة التداول اليومي في بورصة الكويت في كامل عام 2024 نحو 59.9 مليون دينار كويتي، وكان أعلى من معدل عام 2023 البالغ نحو 42.9 مليون دينار كويتي بنحو 39.7 %، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير 2025 نحو 91 مليون دينار كويتي، أي أعلى من معدل قيمة التداول اليومي لكامل عام 2024 بنحو 51.8 %. ومع بداية حرب العالم التجارية والاضطرابات الجيوسياسية المحتملة في إقليمنا، تصبح تلك الارتفاعات في السيولة غير مبررة، ولكنها دون مرحلة الخطر، بينما مستويات السيولة وتركزها لما مضى من شهر فبراير تحتاج إلى وقفة ومراجعة.

حتى تداولات آخر يوم عمل في الأسبوع الفائت الموافق 20/02/2025، بلغت قيمة التداول المطلقة لما مضى من شهر فبراير نحو 2.605 مليار دينار كويتي، ولازال هناك يوما عمل لشهر فبراير قبل إجازة العيد الوطني وعيد التحرير. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لما مضى من الشهر نحو 173.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 2.9 ضعف معدل عام 2024، ونحو 1.9 ضعف معدل شهر يناير. والارتفاع العام في السيولة ليس أهم خواص تلك التداولات، الأهم هو اتجاهات تلك السيولة. فخلال ما مضى من شهر فبراير، ولغاية يوم الخميس الفائت، بلغت القيمة الرأسمالية لكل الشركات المدرجة نحو 48.2 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل الدوران لكامل السوق نحو 53.9 % (محسوب على أساس سنوي)، بينما اتجهت غالبية السيولة أو نحو 52.4 % من إجماليها لـ 3 شركات، قيمتها السوقية نحو 649.3 مليون دينار كويتي، أو نحو 1.3 % من القيمة السوقية للشركات المدرجة، وبلغ معدل دوران أسهمها نحو 2521 % محسوب على أساس سنوي، أي 46.8 ضعف معدل الدوران لكامل السوق. وضمنها حظيت شركة واحدة تبلغ قيمتها السوقية نحو 292.1 مليون دينار كويتي أو نحو 0.6 % من قيمة شركات البورصة على 65.1 % من سيولة الشركات الـ3 الأعلى سيولة، وعلى 34.1 % من كامل سيولة البورصة لما مضى من شهر فبراير، وبلغ معدل دوران أسهمها 3645.9 % محسوب على أساس سنوي. الخلاصة، كانت ارتفاع أسعار الثلاث شركات الأعلى سيولة في أقل من شهر واحد بنسب راوحت ما بين ارتفاع هامشي بحدود 2.7 % لأدناها، و79.6 % لأعلاها، وهناك حاجة إلى معرفة ما إذا كان ما يحدث مبرر من واقع أداء مستقبلي محتمل لتلك الشركات، أم أنه، أو لإحداها أو لبعضها، مجرد فقاعة.

إن كان ذلك الارتفاع في كلاً من السيولة والأسعار ناتج عن واقع أداء محتمل أفضل، فهو أمر مشجع لا غبار عليه، أما إن كان فقاعة، فالخوف ليس على ما يحدث لشركات الفقاعة، إن وجدت، وإنما لاحتمال التأثير السلبي على كامل الشركات المدرجة، وغالبيتها الساحقة شركات سليمة. وعليه، نعتقد أن هناك حاجة لأن تتولى سلطات الرقابة دراسة هادئة لحركة السيولة والأسعار، ولا بأس إن وصلت إلى قناعة بسلامتها.

3. المباني والوحدات العقارية - ديسمبر 2024

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت - حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات العقارية - نحو 222.6 ألف مبنى في نهاية ديسمبر 2024، مقارنة بنحو 218 ألف مبنى في نهاية ديسمبر 2023، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 2.1 % خلال 12 شهراً، وهو أعلى من مستوى النمو المسجل في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بنهاية ديسمبر 2022 البالغ 1.4 %.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية ديسمبر 2024 نحو 792 ألف وحدة مقابل 783.8 ألف وحدة في نهاية ديسمبر 2023، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 1.0 %. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من نهاية عام 2015 وحتى ديسمبر 2024 نحو 1.8 %، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى ببلوغه 1.5 % وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 65.9 % من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، وتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية خلال الفترة المماثلة وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 8.1 % وعددها نحو 18 ألف مبنى من إجمالي 222.6 ألف مبنى مقارنة بنحو 18.7 ألف مبنى خال من إجمالي 218 ألف مبنى في نهاية ديسمبر 2023، أي ما نسبته 8.6 %. ويظهر الجدول التالي عدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات كما في نهاية ديسمبر 2024.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 45.0 % من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22.0 % ثم الدكاكين بنسبة 20.2 %. وبلغ معدل النمو المركب (2015 – 2024) للدكاكين والمنازل والشقق نحو 3.3 %، 1.6 % و1.4 % على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 1.3– %. وتراجعت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في نهاية عام 2024 إلى نحو 18.7 % مقارنة بنحو 20.8 % في نهاية عام 2023. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2015 – 2024.

4. نتائج بيت التمويل الكويتي 2024

أعلن بيت التمويل الكويتي عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) قد بلغ نحو 601.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 584.5 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2023، أي بارتفاع بقيمة 17.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 3.0 %. ويعود الارتفاع في صافي أرباح البنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إضافة إلى انخفاض قيمة الحصص غير المسيطرة. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008 – 2024:

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 169.8 مليون دينار كويتي أي بنحو 11.6 %، وصولاً إلى نحو 1.631 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.461 مليار دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل ببلوغه نحو 1.147 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 965.9 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 181 مليون دينار كويتي وبنسبة 18.7 %. بينما شهد بند صافي إيرادات استثمار انخفاضاً بنحو 46.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 25.2– %، ليصل إلى نحو 137.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 184.2 مليون دينار كويتي في عام 2023.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 84.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 16.4 %، وصولاً إلى نحو 599.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 515.4 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.8 % بعد أن كانت نحو 35.3 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 14.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 31.8 %، وصولاً إلى نحو 58.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.4 مليون دينار كويتي.

وتوضح البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل انخفاضاً بقيمة 1.307 مليار دينار كويتي وبنسبة 3.4– %، ليصل إلى نحو 36.703 مليار دينار كويتي مقابل نحو 38.010 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. وانخفض بند مدينو تمويل بقيمة 355.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.8– %، ليصل إلى 19.070 مليار دينار كويتي (52.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 19.425 مليار دينار كويتي (51.1 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 68.4 % مقارنة مع نحو 65.2 % في عام 2023. وانخفض أيضاً، بند المستحق من البنوك بقيمة 744.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 25.0– %، ليصل إلى 2.227 مليار دينار كويتي (6.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.971 مليار دينار كويتي (7.8 % من إجمالي الموجودات).

وسجل إجمالي مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) انخفاضاً بلغت قيمته 1.561 مليار دينار كويتي ونسبته 4.9– %، ليصل إلى نحو 30.286 مليار دينار كويتي بعد أن كان نحو 31.847 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 82.5 % مقارنة بنحو 83.8 %.وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع عام 2023. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 40.3 % مقارنة مع نحو 47.9 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 1.7 % بعد أن كان عند نحو 1.8 %. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 11.1 % قياساً بنحو 11.0 %. وكذلك ارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 36.37 فلس مقابل نحو 35.31 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 20.5 ضعف مقارنة بنحو 20.6 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 3.0 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبنحو 2.8 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.3 ضعف مقارنة بنحو 2.0 ضعف. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 12 % من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 12 فلس كويتي للنصف الثاني من عام 2024 أو 1.6 % على سعر الإقفال في نهاية عام 2024 البالغ 746 فلس، وتوزيع أسهم منحة بنحو 8 %. وبإضافة توزيعات النصف الأول من عام 2024 والبالغة 10 فلس كويتي أو 1.4 % من سعر الإقفال للنصف الأول، تبلغ توزيعات البنك النقدية عن كامل العام نحو 3.0 %.

تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2023 ونهاية ديسمبر 2024.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 712.6 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 13.1 نقطة ونسبته 1.9 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 76.4 نقطة أي ما يعادل 12.0 % عن إقفال نهاية عام 2024.

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	الأسبوع السابع 2025/02/20	الأسبوع السادس 2025/02/13	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيمة 29 شركة)	712.6	699.5	%1.9
مؤشر السوق العام	8,142.9	8,019.0	%1.5
قيمة الأسهم المتداولة (دك)	1,049,160,778	807,020,993	
المعدل اليومي (دك)	209,832,156	161,404,199	%30.0
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	3,446,180,701	3,173,357,372	
المعدل اليومي (سهم)	689,236,140	634,671,474	%5.6
عدد الصفقات	111,119	114,170	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	22,224	22,934	%3.0

البيان الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
الشركة الأولى للتسويق تحصلي توقف	455,938,890	%43.5
شركة مجموعة الأعمال الكويتية المطرية	127,985,457	%12.2
مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	59,105,413	%5.6
بيت التمويل الكويتي	36,973,796	%3.5
بنك الكويت الوطني	27,798,977	%2.6
الإجمالي	707,800,535	%67.5

البيان القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات الاستهلاكية	484,465,371	%46.2
قطاع النفط	197,411,402	%18.8
قطاع الخدمات المالية	174,001,533	%16.6
قطاع البنوك	124,181,789	%11.8
قطاع الصناعة	35,286,149	%3.4

	الأسبوع السابع 2025/02/20	الأسبوع السادس 2025/02/13
عدد شركات ارتفعت أسعارها	18	21
عدد شركات انخفضت أسعارها	9	6
عدد شركات لم تتغير أسعارها	2	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

تطور نسبة الخالي والمأهول لعدد الوحدات (2015 - 2024)

تطور نسبة الخالي والمأهول لعدد الوحدات 2015 - 2024

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	إسم الشركة	يوم الخميس 2025/02/20	يوم الخميس 2025/02/13	الفرق %	إقفال 2024	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	875.8	852.4	2.7	756.6	15.8
2	بنك الخليج	321.7	310.4	3.6	306.7	4.9
3	البنك التجاري الكويتي	762.7	761.6	0.1	665.7	14.6
4	البنك الأهلي الكويتي	256.3	251.5	1.9	206.9	23.9
5	بنك الكويت الدولي	276.4	273.8	0.9	232.0	19.1
6	بنك برقان	323.9	316.3	2.4	261.4	23.9
7	بيت التمويل الكويتي	4,055.3	4,008.6	1.2	3,727.9	8.8
	القطاع البنكي	**892.4**	**875.2**	**2.0**	**791.4**	**12.8**
8	شركة الصناعات الوطنية	186.9	189.1	(1.2)	176.1	6.1
9	شركة الاستثمارات المالية الدولية	1,510.0	1,537.0	(1.8)	1,283.6	17.6
10	شركة الاستثمارات الوطنية	339.8	339.8	0.0	319.6	6.3
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	332.1	331.7	0.1	328.6	1.1
12	شركة المدن للتنمية والاستثمار	97.1	98.4	(1.3)	99.1	(2.0)
	القطاع الاستثماري	**327.3**	**330.4**	**(0.9)**	**302.2**	**8.3**
13	شركة الكويت للتأمين	131.6	130.1	1.2	130.1	1.2
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,030.7	1,030.7	0.0	980.4	5.1
15	الشركة الأهلية للتأمين	331.2	345.7	(4.2)	370.5	(10.6)
16	شركة وربة للتأمين	208.1	209.4	(0.6)	206.8	0.6
	القطاع التأميني	**340.8**	**343.6**	**(0.8)**	**340.7**	**0.0**
17	شركة عقارات الكويت	675.0	689.5	(2.1)	528.5	27.7
18	شركة العقارات المتحدة	429.8	422.4	1.8	280.0	53.5
19	الشركة الوطنية العقارية	331.5	314.5	5.4	300.7	10.2
20	شركة الصالحية العقارية	1,878.6	1,860.8	1.0	1,776.2	5.8
	القطاع العقاري	**433.8**	**431.1**	**0.6**	**354.6**	**22.3**
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	417.7	407.2	2.6	374.0	11.7
22	شركة أسمنت الكويت	425.1	392.0	8.4	342.2	24.2
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	783.4	797.4	(1.8)	719.4	8.9
	القطاع الصناعي	**382.8**	**376.2**	**1.8**	**342.2**	**11.9**
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	815.4	841.1	(3.1)	728.2	12.0
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2,142.5	2,017.9	6.2	1,924.4	11.3
26	شركة الاتصالات المتنقلة	812.7	772.1	5.3	725.3	12.1
27	شركة أسواق القابضة (ش.م.ك.ع)	57.5	57.8	(0.5)	58.5	(1.7)
	القطاع الخدمي	**936.3**	**894.0**	**4.7**	**839.7**	**11.5**
28	شركة نقل وتجارة المواشي	95.8	94.2	1.7	89.2	7.4
	القطاع الأغذية	**438.0**	**437.6**	**0.1**	**436.4**	**0.4**
29	شركة أم الهيمن للاستثمارات العامة ش.م.ع	647.5	643.8	0.6	622.5	4.0
	الشركات غير الكويتية	**178.7**	**178.5**	**0.1**	**177.4**	**0.7**
	مؤشر الشال	**712.6**	**699.5**	**1.9**	**636.2**	**12.0**

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يحتسب على القيمة السوقية المرجحة بنسبة (100%) وقد أصبح مؤسسة السوق الكويتية المرجعية والمعتمدة لنسبة المؤشر في 100 إقفاله في 1 أكتوبر (1996).

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت